

مواطن الجذب الاقتصادية في العملات المشفرة

أ. د. أحمد خلف حسين الدخيل

أستاذ المالية العامة والقانون المالي

كلية الحقوق . جامعة تكريت

جمهورية العراق

Dikhil2004@yahoo.com

أ. د. علي غني عباس

أستاذ المالية العامة والقانون المالي

عميد كلية القانون . جامعة المشرق

جمهورية العراق

المقدمة:

لا شك في أن اعتماد العملات المشفرة يترك آثاراً وانعكاساتٍ جمّة على النظام الاقتصادي مما يتطلب البحث في تفاصيل تلك الانعكاسات وخاصة ما يتعلق منها بدورها في الانتعاش الاقتصادي والازدهار التجاري والتقليل من حالات التضخم والانكماش كحالات الركود أو الكساد أو بالأحرى تجنب الاقتصاد حالات التراجع الاقتصادي الكبير ودورها في تشجيع الادخار وزيادة الاستهلاك والانتاج وتطوير العلاقات الاقتصادية وتشعبها ومن ثم استقرارها وابعاد التسلط البنكي على مقدرات البلاد وما يقوده ذلك إلى زيادة حركة التصدير والاستيراد بين الدول بما ينمي العلاقات الدولية ويجعلها تتجه بمنحى سلمي بحت ويتعد بها عن شبح الحروب والصراعات التي كانت تحدث في الغالب نتيجة للتحكم في أسعار العملات ومن ثم التحكم بسهولة أو صعوبة عمليتي التصدير والاستيراد. ولأجل الاحاطة بالموضوع من كافة الجوانب كان لا بد من تناول ما يأتي:

أولاً: أهمية البحث:

بالنظر لارتباط النظام الاقتصادي بالجوانب النقدية والتغيرات التي تطرأ عليها خاصة إذا ما كانت تلك التغيرات جذرية تمس جوهر النظام النقدي وتحوله من نظام تسيطر عليه البنوك المركزية إلى نظام حر بعيد عن أي سيطرة لأي جهة ويعمل وفق آلية لامركزية ، إذ سيحدث مثل هذا التغيير السلطات العامة في البلاد من الكثير من ادواتها الاقتصادية وخاصة النقدية منها ، وبالنظر للارتباط الوثيق بين الجوانب السياسية والقانونية من جهة والاقتصادية والمالية والنقدية من جهة أخرى فقد كان من الواجب علينا دراسة انعكاسات اعتماد العملات المشفرة على النظام الاقتصادي.

ثانياً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بما يأتي:

1. أدى تبني العملات المركزية وخاصة بعد فك ارتباطها بالذهب وصيرورتها تعتمد على سياسة العرض النقدي المتاح بحرية تامة للسلطات النقدية إلى مجموعة كبيرة من حالات التراجع الاقتصادي المتمثلة بحالات التضخم المفرط أو تلك المتجسدة في حالات الانكماش الاقتصادي من ركود اقتصادي أو كساد اقتصادي.

2. صعوبة العودة الى الذهب في الوقت الحاضر كعملة أو كمعيار ترتبط به العملات المركزية بما يعيد الى الازدهان ما شهدته دول العالم من حالات الانتعاش الاقتصادي والازدهار التجاري الداخلية والدولية والسلم الوطني والعالمي.

ثالثاً: فرضية البحث:

ينطلق البحث من افتراض ما يأتي:

1. لما كانت اغلب حالات التراجع الاقتصادي قد حصلت في ظل اعتماد العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب فقد وجب التفكير في اعتماد عملات بديلة لهذا النظام ألا وهي العملات المشفرة اللامركزية وما يمكن ان تتركه من آثار إيجابية على تجنب حالات الانكماش الاقتصادي.

2. تمثل العملات المشفرة اللامركزية كالببتكوين عملات بديلة عن الذهب تتطابق أو على الأقل تتماثل معه في كثير من الصفات وخاصة منها ما يتعلق بالصعوبة في الحصول عليها والمرتبطة بصفتي الندرة والخروج عن سيطرة السلطات العامة وفي الوقت ذاته تلائم الواقع الافتراضي الذي نعيشه اليوم مما يجعل استخدامها نبراساً للوصول إلى انتعاش اقتصادي مستمر.

رابعاً: الدراسات السابقة:

تناولت موضوع البحث بعض الدراسات منها: .

1. دراسة ياو بي وزويونغ لي ودينغ شوان تشانغ وشويانغ وانغ (كيف تؤثر العملة المشفرة على الاقتصاد؟ تحليل الشبكة باستخدام الأساليب البايومترية) التي قامت بجمع 1850 مقالة حول الآثار الاقتصادية للعملات المشفرة من "قاعدة البيانات الأساسية". وحاولت استكشاف نقاط البحث الساخنة واتجاهات التطوير من خلال التحليل الإحصائي الوصفي، وتكرار الكلمات الرئيسية، وتحليل شبكة الاقتباس المشترك للأدبيات. تبحث أدبيات الكمبيوتر والمجالات متعددة التخصصات بشكل أساسي في تأثيرات التقنيات على الظاهرة الاقتصادية وتدعو إلى إنشاء نظام دفع جديد يعتمد على التقنيات الأساسية. في حين أن الأدبيات الاقتصادية تهتم في الغالب بالنتائج الاقتصادية للعملات المشفرة. على وجه الخصوص، مع ظهور العديد من العملات البديلة والتقدم المطرد للعملة الرقمية القانونية في بعض البلدان، أولى العلماء المزيد من الاهتمام للخصائص المالية للعملات المشفرة. أخيراً،

استنتجت الدراسة أن تأثيرات الاقتصاد الكلي للعملة المشفرة، والعلاقات الاقتصادية بين العملة المشفرة والعملة الرقمية القانونية، ستصبح نقاطاً ساخنة للبحث في المستقبل.

2. دراسة روجاش يونس مسيحة (آثار العملات المشفرة على الاقتصاد العالمي: دراسة مراجعة) قامت هذه الدراسة على ان ملامح الاقتصاد العالمي الجديد أقوى وأسرع من التغيرات التي سجلها الاقتصاد عبر التاريخ، وقد سرعت جائحة "كوفيد-19" من هذه التحولات، محققة على أرض الواقع تجربة عالمية للتعامل مع الدفع الرقمي عبر بطاقات الائتمان واستخدام تطبيقات الدفع عبر الإنترنت، ويمثل بداية نهاية عصر العملات الورقية. والاتجاه نحو الاستثمار في العملات المشفرة والرقمية من جانب المستثمرين، بالتزامن مع تنافس دول العالم على الفوز بإصدار أول عملة رقمية تصدرها البنوك المركزية. فكان هناك العديد من التساؤلات حول استبدال العملة الرقمية بالذهب أو الدولار في تحول سريع يغير اتجاهات الاقتصاد العالمي، وقد وصل عدد العملات المشفرة حول العالم إلى حوالي 4337 عملة بقيمة سوقية تبلغ 1.003 تريليون دولار، "وتمتلك "بيتكوين" الحصة الأكبر بنسبة 66% بقيمة سوقية تبلغ 664 مليار دولار. وعلى الرغم من التحذيرات الرسمية العديدة من الاستثمار في هذه العملات غير المنظمة، تشهد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ارتفاعاً في الطلب من المستهلكين الذين يسارعون إلى الاستثمار في العملات المشفرة وسط اهتمام وزخم كبيرين بالبيتكوين. مثل Revolut و eToro و Luno، ارتفع الطلب على العملات المشفرة على منصاتهم وسط عودة أسعار البيتكوين.

خامساً: منهج البحث:

سيتم اعتماد المنهج التحليلي الاستنباطي للآراء الفقهية التي تناولت الموضوع بالشرح والتفصيل، بل حتى لمواقف كبريات الشركات العالمية تجاه العملات المشفرة للتعرف على مدى كفايتها ومدى الحاجة فيها إلى التطوير المستمر لمواكبة التطورات التقنية الحديثة، مع التركيز على انعكاسات العملات المشفرة على النظام الاقتصادي.

سادساً: هيكلية البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث على مطلبين نتحدث في الأول عن علاقة العملات المشفرة بالانتعاش الاقتصادي، في حين نتناول في الثاني علاقة العملات المشفرة بتجنب التراجع الاقتصادي، وعلى التفصيل الآتي:

المطلب الأول

علاقة العملات المشفرة بالانتعاش الاقتصادي

رغم غياب الضامن الرسمي للعملات المشفرة وغياب جهة مركزية تصدرها وتتحكم بها واعتمادها على ضمانات تقنية فنية بحتة يبعدها عن وصف العملات والنقود ويجعلها اقرب ما تكون إلى وصف الاستثمار الذي يدخل تكييف العقود والتي لا تحتاج إلى ضمانات رسمية وانما يكفي فيها ان يتراضى الطرفان أو حتى بدعم طرف ثالث وربما يتخلل البعض منها ظروف قد تؤدي إلى حصول غش أو مقامرة فعادة ما يغلب عليها الغرر وهو ما يحدث في الغالب مع تعاملات العملات المشفرة ، إلا ان العملات المشفرة تلعب دوراً بارزاً في الوصول بالاقتصاد الوطني إلى حالة الانتعاش الاقتصادي المنشود وذلك بما توفره من حرية لعناصر الإنتاج في الحركة والعمل والتنقل في ظل منافسة كاملة تمكن الافضل من الوصول إلى المزيد من الارباح وتبعد المتطفلين والفاستدين عن التضييق على المنتجين في اعمالهم الانتاجية ، ولا يكون ذلك على مستوى كل دولة من دول العالم فقط وإنما على مستوى الاقتصاد العالمي أيضاً بما توفره تلك العملات كعملة عالمية حرة وصعبة لا يمكن الحصول عليها الا بالمزيد من العمل الدؤوب للوصول إلى المنتجات التي تستحق مقابلتها بتلك العملات أو بأجزائها الصغيرة وما يقوده ذلك الانتعاش الاقتصادي إلى التشابك والتعاون في المصالح بين الدول بالشكل الذي يسهم في الوصول إلى التعاون بينها ويبعد عنها شبح الحروب والنزاعات الدولية التي تستمر طويلاً والتي يلاحق شبحها دول العالم المتقدم كما النامية على حد سواء ولا ادل على ذلك الا سباق التسلح المحموم الذي يستهلك المزيد من الطاقات الانسانية ويبعدها عن الدور المنشود لها من إنتاج السلع المدنية بدل السلع العسكرية من اسلحة ومعدات ومستلزمات بشرية عسكرية.

ولأجل التعرف عن قرب على علاقة العملات المشفرة بالانتعاش الاقتصادي كان لا بد من تقسيم هذا المطلب على فرعين نتحدث في الأول عن علاقة العملات المشفرة بالانتعاش الاقتصادي الوطني، ونفصل في الثاني علاقة تلك العملات بالانتعاش الاقتصادي العالمي، وكما يأتي:

الفرع الأول

علاقة العملات المشفرة بالانتعاش الاقتصادي الوطني

قبل الانتعاش الاقتصادي العالمي لا بد أن نتحدث عن الانتعاش الاقتصادي الوطني، ولا يمكن الوصول إلى ذلك الانتعاش الا بمجموعة من المعطيات لعل من أبرزها اعتماد عملة صعبة يخرج عرضها عن سيطرة السلطات العامة في البلاد وعلى رأسها السلطات النقدية وتقف على رأسها

العملات المشفرة اللامركزية وأبرزها البيتكوين ما يفرض علينا البحث في علاقة هذه العملات بذلك الانتعاش، وذلك عبر النقاط الآتية: .

أولاً: تراجع دور الدولة في الشأن الاقتصادي:

بالنظر لفقدان الدولة باعتماد العملات المشفرة أداة مهمة من أدوات السياسة النقدية وهي النقود وخروجها عن سيطرتها فلا بد أن ينعكس ذلك على دور الدولة في الشؤون الاقتصادية ويجعل يدها مغلولة غير قادرة على التأثير في الشؤون النقدية باستخدام هذه الأداة بحرية كاملة مع بقاء امكانية التأثير في الحياة الاقتصادية باستخدام الأدوات الأخرى بل حتى الأدوات الأخرى ستكون قاصرة هي الأخرى لأنها تتأثر بطريقة أو بأخرى بقدرة الدولة أو عدم قدرتها على التحكم بالنقود ، إذ يلاحظ كيف أن انعدام هذه الأداة تتسبب في تقليص النفقات العامة وبعض الإيرادات العامة وجعل الموازنة العامة اقرب للحيادية من التدخل ما يعني التأثير الكبير لهذه الأداة في الجانب الاقتصادي أيضاً فأدوات الدولة في التأثير الاقتصادي تركز على أدوات السياسة النقدية⁽¹⁾ والسياسة المالية⁽²⁾ فإذا ما تراجعت تلك الأدوات فلا بد أن يتراجع دورها في الجانب الاقتصادي لا محالة بعد خسارة أداة من أدوات السياسة النقدية بل خسارة السياسة النقدية بشكل كامل والخضوع لسياسة نقدية حرة ربما تتطلب الحذر منها ومن تداعياتها على الاقتصاد الوطني في بعض الاحيان إذا لم تحسن الدولة وهيئتها العامة التصرف معها أو محاولة معاندتها.

ثانياً: طردية العلاقة بين العملات المشفرة والازدهار الاقتصادي:

على مدى التاريخ القديم منه والحديث اثبتت الوقائع أن العديد من العملات الصعبة والتي تمثلت حتى وقت ليس ببعيد بالذهب أو العملات المركزية المرتبطة بالمعيار الذهبي أدى اعتمادها إلى تنشيط الحركة الاقتصادية بفضل ما يتميز به الذهب من ندرة وخروج عن سيطرة السلطات العامة مما

(1) للمزيد من التفصيل حول السياسة النقدية ينظر . د. احمد خلف حسين الدخيل: قرار رفع سعر صرف الدولار بين سلطتي الاصدار والرقابة، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثالثة للعام الدراسي 2021/2020 التي اقامتها كلية الادارة والاقتصاد بجامعة تكريت / جمهورية العراق بعنوان (رؤى تحليلية لآثار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي)، تكريت 28 ديسمبر 2020، ص6 وما بعدها.

. د. احمد خلف حسين الدخيل واحمد مشرف وهيب الكبيسي: محكمة الخدمات المالية، ط1، مكتبة القانون المقارن، 2021، ص112 وما بعدها.

(2) للمزيد حول أدوات السياسة المالية ينظر د. عبد الحفيظ عبد الله عيد: المالية العامة، دار التعاون للطباعة، بلا مكان نشر، 2008-2009، ص 33-36.

جعلته قبلة المنتجين والتجار في كل بلد من البلدان مما دفع إلى زيادة كبيرة في الإنتاج من أجل الظفر بتلك العملة الصعبة والمخزن الحقيقي للقيمة⁽¹⁾، في حين كان للتخلي عن الذهب كعملة أو كميّار للعملات المركزية دور في غياب ندرة العملات وصيرورة أمر عرض العملات بيد قلة من القابضين على السلطة بدأت أول مرة بأنظمة ديمقراطية حديثة ثم ما لبثت أن جبرت لمصلحة فئة من اصحاب المال أو السلطة لتتحكم بالجانب النقدي وفقاً لرغباتها وتصوراتها ومصالحها غير المعلنة والمستترة بستر المصلحة العامة والخبرة والتخصص وضرورة عدم التدخل في قراراتها الفنية مما انعكس سلباً على الحياة الاقتصادية وادى إلى تراجع اقتصادي ملحوظ تمثل بالآلاف من حالات الانكماش الاقتصادي والتضخم المفرط⁽²⁾.

فاذا ما تم اعتماد العملات المشفرة فان الوضع سيشابه أو يرادف الوضع الاقتصادي الذي كانت عليه الدول من اعتماد الذهب كعملة أو كميّار للعملات المركزية وذلك لأوجه الشبه الكبيرة بين الاثنين، ناهيك عن تفوق العملات المشفرة على الذهب في قابليتها الكبيرة للتداول عبر الوسائل الافتراضية وصيرورتها إحدى التقنيات المالية الحديثة وتوافقها مع العالم الافتراضي الذي نعيشه اليوم مما يجر الاقتصاد الوطني من هيمنة السلطات العامة ويجعله معتمداً معيار الإنتاج الذي يكاد يكون الوسيلة الوحيدة للحصول على العملات المشفرة مما يشجع العمليات الإنتاجية للسلع والخدمات في سبيل الحصول على تلك العملات والتي راحت تستخدم مخزناً مهماً للقيمة يوم بعد يوم.

ثالثاً: طردية العلاقة بين العملات المشفرة وارتفاع الادخار:

تلعب عوامل عدة دوراً كبيراً في تخفيض التفضيل الزمني للأفراد بحيث تجعلهم يخططون للمستقبل ولا يهتمون فقط في حاضرهم واشباع نزواتهم الآنية ولعل أبرز تلك العوامل ما يأتي:

1. العامل الأمني:

اذ كلما كان المجتمع مستقراً أمنياً ومسالماً تقل فيه الجريمة وتنخفض فيه الصراعات الطائفية والعشائرية كلما احس الأفراد فيه بالأمان وبدأوا يخططون للمستقبل ويدخرون النقود التي يمكن ان تأمين مستقبلهم ومستقبل ابنائهم، وعلى العكس فكلما كان المجتمع تزداد فيه الجرائم وتكثر فيه

(1) ينظر في معيار الذهب يوهانس ويغاند: الذهب والفضة والاستقرار النقدي: بحث منشور في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، مارس 2023، ص 1-3.

(2) سيف الدين عموص: معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، ترجمة احمد محمد حمدان، ط1، بلا مكان نشر، 2019، ص 28.

الصراعات الفردية والمجتمعية كان أفرادها أقل اهتماماً بمستقبلهم وأكثر حرصاً على تمثيلية أمورهم الحاضرة وبالتالي أكثر انفاقاً لما بجوزتهم من اموال لانهم لا يعرفون في أي لحظة سوف يتعرضون إلى الهجوم ثم الموت أو السرقة⁽¹⁾.

2. الأمن القانوني:

في المجتمعات الأكثر تطبيقاً لمبدأ الأمن القانوني⁽²⁾ والاستقرار في احكام القانون وعدم تغير تلك الاحكام والقواعد فجأة سيكون الأفراد أكثر تفكيراً وتخطيطاً للمستقبل مما يجعلهم يدخرون النقود أو يشترون بها الممتلكات ، وعلى العكس ففي المجتمعات ذات الانظمة القانونية غير المستقرة والمتغيرة ستجد الأفراد إما أن يهاجروا إلى اماكن أكثر استقراراً قانونياً أو أن يميلوا إلى عدم التفكير إلا بحاجتهم الآنية وعدم ادخار النقود.

3 أسعار الضرائب:

في المجتمعات التي تنخفض فيها نسبة الضرائب قياساً بأموال الأفراد المستخدمة المتخذة أوعية لها يجعلهم أكثر ميلاً للادخار بحكم تأمينهم على اموالهم من استنفادها بالضرائب⁽³⁾، وفي المقابل فان الذين يعلمون أن أي اموال أو نقود لديهم مصيرها خزينة الدولة أو جيوب الفاسدين من السلطة فهذا سيدفع إلى انفاقها بدل أن تحظى بذلك المصير المرفوض.

4. استقرار قيمة العملة:

إن العامل الابرز في التأثير في رأي الأفراد ويجعلهم أقل تفضيلاً زمنياً وأكثر اهتماماً بالمستقبل وأكثر ادخاراً هو نوع العملة المستخدمة فإذا ما كانت العملة المستخدمة هي عملة صعبة قادرة على الاحتفاظ بقيمتها عبر الزمن وإن لم ترتفع قيمتها فان الاشخاص الذين يستخدمون هذه العملات كالعاملات المشفرة وعملة الذهب فانهم سيبدرون دوماً إلى ادخار اموالهم بالعملات أكثر حتى من الأموال الأخرى ، وهو ما يفسر لنا الاقبال الشديد على العملات المشفرة وخاصة البيتكوين كونهم يعلمون أنها خارج سيطرة السلطات ولا يمكن التحكم بعرضها وتخفيض قيمتها في حين يعيب عليها

(1) سيف الدين عموص، مصدر سابق، ص91.

(2) ينظر في تفصيل مبدأ الامن القانوني رائد عوفي حسين: دور القضاء الاداري في مواجهة امتناع الادارة عن تنفيذ القوانين والقرارات الادارية والمالية. دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تكريت، 2019، ص31 وما بعدها.

(3) ينظر في أثر الضرائب على الادخار د. رائد ناجي احمد: علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2012، ص103.

الكثير ذلك ويفضلون عليها العملات المركزية ذات الأسعار المنخفضة على المدى الطويل رغم استقرارها النسبي على المدى القصير والتي على العكس يميل الأفراد إلى التخلص منها والابتعاد عن الادخار لأنهم يعلمون عين اليقين بأنها ستخفّض لا محالة وبالتالي فإن التخلص منها مقابل أي أموال سيكون خياراً أفضل لأن عرضها محكوم بسلطة نقدية قادرة على زيادته وتخفيضه⁽¹⁾.

رابعاً: . طردية العلاقة بين العملات المشفرة وزيادة الإنتاج:

رغم أن العملات بشكل عام تخضع مثلها مثل باقي السلع والخدمات إلى القانون الاقتصادي المعروف قانون تناقص المنفعة⁽²⁾ ولكن المعروف أيضاً أن النقود بشكل عام والعملات بشكل خاص يفترض أن تكون الأقل تناقصاً في منفعتها بيد أن دخول العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب على خط العملات جعلها تتشابه إلى حد كبير مع السلع الأخرى في قانون المنفعة المتناقصة ، ولكن العودة إلى النقد الصعب أو العملة الصعبة عبر العملات المشفرة سيعيد إلى الأذهان كون العملات هي الأقل تناقصاً في منفعتها مع زيادة عدد الوحدات المستخدمة منها ، مما دفع كما سبق القول إلى ادخارها ومن ثم زيادة قابلية المدخرين على الإنتاج وزيادة اندفاعهم نحو الإنتاج لأنه في الوقت نفسه سيعيد المبالغ التي تم صرفها من تلك العملات المستخدمة كتكاليف الإنتاج وذلك لأنها البضاعة الأكثر منفعة والأقل تناقصاً في منفعتها.

الفرع الثاني

علاقة العملات المشفرة بالانتعاش الاقتصادي العالمي

لا تقتصر انعكاسات العملات المشفرة الإيجابية على الاقتصاد الوطني بل تنسحب أو تتسع إلى الاقتصاد العالمي لتؤدي إلى ازدهاره وانتعاشه، وعلى التفصيل الآتي.

أولاً: دور العملات المشفرة في انتعاش الاقتصاد العالمي وازدهاره:

إذا كان القرن العشرين قد شهد سيطرة حكومية على الانظمة الاقتصادية وعرقلة لبعض الأنشطة والتبادلات العالمية خاصة بعد التحول الرقمي الذي حدث في الجانب المالي والتقنيات المالية المرتبطة بالنقود الالكترونية ، ولكن ومع اطلالة القرن الحادي والعشرين وما اتاحته العملات المشفرة من فرصة لتحرير التعاملات العابرة للحدود من سيطرة السلطات العامة مما يجعلها أكثر انتعاشاً وأكثر

(1) سيف الدين عموص، مصدر سابق، ص92.

(2) ينظر في تفصيل ذلك د. عبد الحليم شاهين: التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، مجلة دراسات تنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع73، 2021، ص6 وما بعدها.

تطوراً ، فضلاً عن ارتباطها بالجانب الافتراضي في التجارة العابرة للحدود ذات المحتويات الرقمية ومحتويات الوسائط الاجتماعية والعباب الفيديو ، إذ من المتوقع أن تلعب تعاملات العملات المشفرة والبيتكوين بشكل خاص دوراً فعالاً بما توفره من سرعة وسرية وسهولة قياساً بالبطء الشديد وغياب الخصوصية والصعوبة في إجراءات التعامل وفقاً للآليات التقليدية المعروفة في التعاملات المصرفية المسيطر عليها مركزياً⁽¹⁾ ويشهد بذلك الاقبال المتزايد على العملات المشفرة رغم كل المعوقات التي تحاول الدول وضعها في طريق مستخدمي تلك العملات أو على الأقل التأثير النفسي عبر التحذيرات المتكررة التي تطلقها جهات حكومية أو مقربة من الحكومات أو مستفيدة منها أو متخوفة من زوال السلطات النقدية التي تملكها.

ثانياً: العملات المشفرة تحقق السلم العالمي فينعكس ازدهاراً اقتصادياً:

أدى ظهور العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب إلى تكريس وتعزيز العوائق المالية والاقتصادية بين الدول وذلك بسبب استخدام السياسة النقدية أداة للتحكم بحجم المعروض من تلك العملات ومن ثم التحكم بقيمتها وعلى وجه الخصوص قدرة السلطات النقدية في كل دولة على تخفيض قيمة عملتها من أجل دعم صادراتها وتمكين المنتجين فيها من تصدير المنتجات إلى خارج البلاد لان البضاعة الوطنية ستكون منخفضة القيمة بالعملة الصعبة مما سيدفع التجار في الخارج إلى زيادة استيرادها وزيادة الاقبال عليها قياساً بمنتجات دولهم وهو ما يدفع دول اولئك التجار إلى مواجهة تلك الإجراءات النقدية بإجراءات قانونية صارمة مثل حظر الاستيراد من تلك الدولة التي خفضت قيمة عملتها أو رفع أسعار الضرائب الجمركية بحيث تحمي منتجاتها الوطنية من المنافسة غير المشروعة التي وفرتها الدولة التي خفضت أسعار عملتها مما سيوتر العلاقة بين تلك الدول ويصل في بعض الاحيان إلى الحروب والصراعات الدولية غير مأمونة العواقب ، في حين أن الامور ستكون على العكس مرتكزاً لعلاقات دولية أكثر سلماً واستقراراً إذا ما تم اعتماد العملات المشفرة ذلك أن عملة صعبة وافتراضية وعالمية كالبيتكوين لا يمكن لدولة ان تتلاعب بأسعارها مما سيجعل من الصعب على دولة معينة أن توفر مناخاً تجارياً عالمياً لصالح منتجاتها على حساب منتجات الدول الأخرى باستخدام سياسة نقدية معينة بل عليها أن تحسن من مستوى المنتجات الوطنية بحيث تستطيع المنافسة العادلة مع منتجات الدول الأخرى مما يقلل من اسباب الصراعات العالمية والتي غالباً ما

(1) مجموعة مؤلفين: كتاب بتكوين الصغير (لماذا البيتكوين مهمة لحريتك، امورك المالية والمستقبل؟)، مترجم، بلا مكان ولا سنة نشر، ص 51-52.

تكون اقتصادية وبالتالي توفير حالة من السلم الدولي الذي ينعكس ايجابياً على الانتعاش الاقتصادي العالمي⁽¹⁾.

ثالثاً: تراجع دور المنظمات الدولية المالية في مجال الاقتصاد العالمي:

لعبت المنظمات الدولية المالية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي دوراً كبيراً في توجيه اقتصادات الدول التي طلبت دعمها نحو اعتماد اقتصاد السوق بل والاقتصاد العالمي بشكل عام باتجاه اقتصاد السوق بغض النظر عن رغبة ابناء شعوب تلك الدول وبطرق واساليب لا تأخذ بنظر الاعتبار الظروف الاقتصادية أو السياسية التي تمر بها تلك الدول ولكن حاجة تلك الدول لتمويل تلك المنظمات من جهة والأهمية والدعم الذي تحظى به تقارير هذه المنظمات وعدم قدرة الكثير من الدول على معارضة نصائحها والزامية قراراتها من الناحية الفعلية ساهم بشكل أو بآخر في تقويض فرص الانتعاش الاقتصادي وتعزيز المشكلات الاقتصادية⁽²⁾.

ولكن ظهور وانتشار العملات المشفرة سيجعل دور تلك المنظمات يتراجع وذلك بحكم عدم قدرتها على التحكم في السيطرة على تلك العملات كما تسيطر اليوم على العملات المركزية، خاصة وان الدول المسيطرة على تلك المنظمات هي الدول الكبرى التي تتحكم بعرض واصدار العملات المركزية الابرز التي ترتبط بها اغلب العملات في الدول الأخرى وعلى رأسها الدولار، فما أن يتم اندثار هذه العملات واعتماد العملات المشفرة حتى تغيب تلك السلطة للمنظمات الدولية المالية ولن يكون لها دور، اللهم الا بقدر ما تملك من وحدات العملات المشفرة التي تسود العالم في المستقبل والتي ستشكل محور اقتصادات الدول والاقتصاد العالمي ولكنها في جميع الاحوال ستكون قدرتها محدودة جداً قياساً بما هي عليه في ظل اعتماد كامل للعملات المركزية، مما سيوفر فرصة الانتعاش الاقتصادي العالمي بعيداً عن هيمنة وسيطرة تلك المنظمات.

المطلب الثاني

علاقة العملات المشفرة بتجنب التراجع الاقتصادي

إذا كانت العملات المشفرة تسهم في بناء اقتصاد مزدهر فإنها في الوقت ذاته تجنب الاقتصاد مشكلات التضخم والانكماش قصير الأمد المتمثل بالركود وطويل الأمد المتمثل في الكساد فليس من الصحيح القول بتهديد هذه العملات للعلاقات الاقتصادية الوطنية والدولية ذلك أنها بتجنبيها للاقتصاد المشكلات والازمات التي كانت ولا زالت تضرب الاقتصادات المستندة إلى العملات المركزية

(1) عموص، مصدر سابق، ص61.

(2) ينظر في تفصيل دور المنظمات الدولية المالية د. مراد جابر مبارك السعداوي: مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة دراسة في القانون الدولي العام المعاصر، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 2003، ص245.

فإنها تجعل الاقتصادات بمنأى عن مثل تلك الازمات ، فواقع حال السوق الرأسمالية اليوم وبسبب التدخل الذي تجريه السلطات العامة في الاوضاع الاقتصادية مستعينة بل مركزة على السياسة النقدية وخاصة منها زيادة عرض النقود وتخفيض قوتها الشرائية وما يؤدي إليه من تلاعب في قوى السوق لمصلحة فئة معينة من التجار واصحاب رؤوس الأموال المقربين من السلطة على حساب فئة أو فئات أخرى بعيدة ربما عن فساد ومفسدين الادارة والسياسة.

ولا نروم هنا مهاجمة سياسة التدخل الحكومي التي تستخدم لإعادة البريق الاقتصادي كلما فقد بقدر ما نروم التأكيد بانه عادة ما يتم استخدام هذه السياسات بذرائع حماية المصلحة العامة في حين أنها تهدف في الاصل لحماية السلطة العامة والمقربين منها وتمكينهم من الاستحواذ على اموال وممتلكات الآخرين من عامة الشعب بفضل ما تملكه تلك السلطات من ترتيب للأوضاع القانونية صورياً بحيث تنطبق على بعض الفئات دون أخرى من أجل منحها المساعدات المالية والاعانات أو التضييق على غيرها بالمزيد من الضرائب والغرامات والمصادرة بحيث يختل التوازن الاقتصادي بينهما فترجح كفة الاولى على الثانية فتزداد ارباحها في حين تخسر الثانية وتترك الساحة للأولى.

وعليه سيتم تقسيم هذا المطلب على فرعين نتحدث في الأول عن علاقة العملات المشفرة بتجنب التضخم المفرط، وفي الثاني عن علاقة العملات المشفرة بتجنب الانكماش الاقتصادي، وكما يأتي:

الفرع الأول

علاقة العملات المشفرة بتجنب التضخم المفرط

تبدو العلاقة الوثيقة بين نوع العملة المعتمدة وبين وجود حالة التضخم في البلاد، وعلى التفصيل الآتي:

أولاً: ارتباط التضخم بالعملات المركزية غير المرتبطة بالذهب:

لم تشر الدراسات الاقتصادية إلى أي حالة تضخم اقتصادي حدثت في التاريخ البشري قبل اعتماد العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب في حين أن جميع حالات التضخم تمت بعد اعتماد هذه العملات ما يؤكد الارتباط بينها وبين حالات التضخم الناجمة عن زيادة المعروض من تلك العملات اما بطباعة المزيد منها أو إنفاق المخزون منها بعملية اغراق للسوق بالكثير منها بحيث تنخفض قيمتها بشكل سريع ، والا فالأصل أن العملات مهما كان نوعها لا تخسر قيمتها بهذه السرعة وإنما تقاوم فرصة الانخفاض قدر الامكان ولكنها في النهاية تتخلى عن جزء من قيمتها ولكن

بشكل بطيء ، أما في العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب فان الأمر مختلف إذ أن قرار تخفيض قيمتها لا يتطلب سوى تنسيق بين السلطة السياسية والسلطة النقدية فتقوم الأخيرة بإصدار القرار فيجد مالكي العملات انهم قد خسروا الكثير من قيمتها خلال مدة وجيزة تصل في بعض الاحيان إلى اسبوع أو شهر واحد فقط⁽¹⁾.

وإذا كان قرار خفض قيمة العملة بيد السلطة النقدية وكان بسهولة من الممكن فانه ليس بيد أي سلطة أخرى أمر العودة إلى ما قبل حالة التخفيض كما انه من الصعب التخلص من حالة التضخم تلك ، ناهيك عن انه حتى في حالة القدرة على التخلص منها فإنها تتطلب ربما عشرات السنوات حتى يتم التخفيف منها ، إذ لم تذكر في التاريخ أي حالة من حالات الشفاء من التضخم بشكل نهائي وبوقت قصير وسهل ، وقد واكبنا في العراق وبشكل جلي انهيار قيمة العملة العراقية في التسعينيات من القرن العشرين نتيجة لسياسات الاصدار النقدي الجديد التي اتبعت آنذاك لمواجهة ظروف الحرب والحصار والتي لا زلنا نعيش اثارها ونحن في العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين ، رغم كل ما يبذل من سياسات نقدية واقتصادية من أجل التخلص من حالة التضخم ، وما نحن نعود اليوم إلى سياسات التضخم بأسلوب آخر من خلال رفع سعر صرف الدولار مقابل الدينار العراقي لندخل في دوامة التضخم من جديد دون ان نعرف اين ستصل بالاقتصاد العراقي وذلك بعد قرار البنك المركزي العراقي نهاية العام 2020 ، والحال ذاته مع الكثير من الدول ، إن لم نقل جميعها ، فقد اصبح التضخم مسألة طبيعية مألوفة في اقتصاديات الدول ولكن بنسب متفاوتة تزيد بشكل كبير كما هو الحال في العراق وكذلك في لبنان وفنزويلا وما تشهده هاتين الدولتين اليوم من انهيار شبه تام لاقيام عملاتها الوطنية لتعيش حالة تضخم مفرط بكل ما تحمله من مساوئ معروفة في الاقتصاد⁽²⁾.

ولا يمكن باعتقادنا تجنب حالات التضخم البسيط منها والمفرط الا بالتخلي عن العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب واعتماد العملات المشفرة اللامركزية التي يخرج عرضها وسيولتها عن سيطرة السلطات العامة في البلاد وخاصة السلطات النقدية منها ويترك ذلك العرض لتتحكم به قوى السوق دون أن يعني ذلك غياب أي دور حكومي أو للقطاع العام فهذا الأخير يمكنه كما القطاع الخاص أن يكون فاعلاً في السوق بقدر ما يقدمه من الإنتاج السلعي والخدمات التي لا يقدر ما يملك من

(1) عموص، مصدر سابق، ص75.

(2) ينظر في تفصيل ذلك د. احمد خلف حسين الدخيل: العملات المشفرة، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021، ص184.

سلطات قهر وجزاء تفضله على باقي القطاعات الأخرى فالبقاء في السوق للأفضل لا للأقوى سلطة ، ذلك أن المجتمع ليس مجتمع غاب وإنما مجتمع متحضر وصل إلى مرحلة من الرقي والتفهم والوعي الذي لا يسمح بعد الا بالتوازن ولا ادل على رفضه للقهر والتحكم الا ابتكار العملات المشفرة.

ثانياً: أثر التضخم في الاستهلاك:

ينعكس التضخم وخاصة المفرط منه سلباً على الاستهلاك ذلك انه يقلل من قيمة العملة فيخفض من قوتها الشرائية فتصبح نفس العملة من النقود غير قادرة على شراء ذات الكمية من السلع والخدمات التي كان يمكن شرائها بها ، فعلى سبيل المثال كان كيس السكر بوزن 50 كيلو غرام في العراق يباع بسعر 35 الف دينار قبل قرار رفع سعر صرف الدولار نهاية سنة 2020 فاصبح اليوم وبعد ستة اشهر يباع بسعر 50 الف دينار اي بارتفاع في السعر بنسبة 30% وهو ما ينعكس سلباً على مستوى الطلب على السلع وخاصة ذات الطلب المرن وان بقيت السلع ذات الطلب غير المرن عند ذات مستوى الطلب على حساب السلع ذات الطلب المرن التي ستتحمل وقع ذلك التضخم في أغلبه.

ولو كان هناك اعتماد للعملات المشفرة لما استطاعت الحكومات في أي دولة التلاعب بسعر صرف العملات الا من خلال دخولها على خط الإنتاج وبالتالي عدم حدوث التضخم وعدم حدوث ذلك التأثير السلبي على الاستهلاك أو بالأحرى بقاء السوق على وضعه الاقتصادي وربما وصوله إلى حالة انتعاش اقتصادي، أو على أقل تقدير عدم حدوث أي حالة تضخم أو ركود أو كساد⁽¹⁾.

ثالثاً: أثر التضخم في الادخار:

يكاد التضخم بأي مستوى أن يقضي على فرص أو رغبات الادخار لدى الأفراد والشركات وذلك بسبب الانهيار المستمر في قيمة العملة مما يدفعهم إلى التخلي عنها بأي وسيلة أخرى للمحافظة على أقيام ما يملكون من عملات وخاصة عبر شراء السلع ذات الأسعار التي تميل إلى الارتفاع أو على الأقل التي تحافظ على قيمتها مع مرور الزمن أو ما يطلق عليه بالسلع الرأسمالية كالعقارات والذهب والعملات المشفرة التي تكون في منأى عن سياسات التضخم التعسفي ، بل ربما تكون العملات المشفرة هي الأكثر أماناً وبعداً عن سيطرة السلطات فحتى العقارات والمصوغات

(1) Yue, Yao, et al. "How cryptocurrency affects economy? A network analysis using bibliometric methods." International Review of Financial Analysis 77 (2021): 101869.

الذهبية يمكن للحكومات وخاصة المستبدة منها ، وهي كثيرة ، أن تقوم بالسيطرة عليها عبر فرض الضرائب ذات الأسعار المرتفعة أو استخدام سياسات التأمين أو المصادرة لأغراض (المصلحة العامة)⁽¹⁾.

رابعاً: أثر التضخم في الانتاج:

لا شك أن انخفاض الطلب وخاصة على السلع ذات الطلب المرن في حالة التضخم يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك ومن ثم بالتبعية انخفاض الإنتاج وانحياز التجارة الداخلية منها والخارجية فالانشغال سيكون بحاجات الانسان الضرورية من السلع ذات الطلب غير المرن والتي لم يتغير الطلب عليها في البداية ولكن سرعان ما يصل إليها الدور

عندما تنفذ مخزونات المواطن من الأموال فيقل بالنتيجة استهلاكها ومن ثم يقل الميل لإنتاجها وهو ما يؤدي إلى موجات من الفقر التي تشجع على البحث عن وسائل للترفيه أقل ثمناً والبحث عن الوسائل السريعة لكسب المال بالطرق المشروعة وغير المشروعة فيصبح لها نوع من الرواج قياساً بإنتاج السلع والخدمات الحقيقية وبالتالي الابتعاد عن الاقتصاد الحقيقي.

ولا يكون من حل أو من وسيلة لتجنب ذلك الا باللجوء إلى العملات المشفرة واعتمادها كعملة على مستوى البلاد وعلى مستوى بقية البلدان ، بل أن وجودها وسهولة استخدامها وصعوبة الحصول عليها والسيطرة عليها والتحكم بها سيدفع إلى اعتمادها بصورة تلقائية دون الحاجة إلى قرارات حكومية باعتمادها إلا أن الدعوة إلى اعتمادها والتي يطلقها بعض المتخصصين ليست سوى سبيل لتسريع بنيتها الذي سيتم في النهاية لا محالة بعد أن وصلت الأمور في العالم إلى مستويات لا يمكن تحملها والسكوت عليها من السيطرة على مقدرات الشعوب من ثلة من القابضين على السلطات في الدول وخاصة الكبرى منها.

خامساً: أثر التضخم في التوزيع:

إذا ما حدث التضخم التعسفي المفرط فسينعكس سلباً على توزيع الدخل القومي بين الأفراد فيؤدي إلى فقر مدقع لذوي الدخل المحدودة وبالعكس يؤدي إلى غنى فاحش لذوي الدخل المرتفعة مما يعزز الفوارق الطبقية بين ابناء المجتمع فيؤدي إلى انتشار الجرائم وخاصة المالية منها وبالتحديد جرائم الوظيفة العامة فيزداد الفساد المالي والاداري وتنتشر الرشوة والاختلاس واستغلال المواقع

(1) د. احمد الدخيل: العملات المشفرة، مصدر سابق، ص185.

الوظيفية الذي يفسد بدوره كل شيء فتنهار الدولة ولا يبقى منها سوى هياكل جوفاء تستثمر لمصلحة القابضين على السلطة والمقربين منها ولا يبقى للنزاهة أي دور في هذا المجال⁽¹⁾ ، وقد عايشنا مثل هذا الوضع في العراق خلال فترة الحصار الاقتصادي حيث وصل سعر الكيلوغرام الواحد من السكر وهي من السلع الأساسية ذات طلب غير المرن في العراق إلى أكثر من ألفي دينار عراقي ، في حين أن راتب الموظف العراقي البسيط كان لا يتجاوز ثلاثة آلاف دينار ، كما يعيش اليوم الموظف في لبنان وفنزويلا وضع مشابه بعد حرمان المواطن من حق التصرف بأمواله المودعة في المصارف ولم يعد يحصل الا على القليل منها في فترات زمنية محددة بحيث لا تسد رمقه وجوع أولاده ، ونأمل أن لا نصل في العراق اليوم إلى مثل ذلك الوضع بعد الزيادة الكبيرة في أسعار صرف الدولار مقارنة بالدينار العراقي .

ولولا وجود العملات المركزية اللعينة لما وصلت الحال في كثير من الدول إلى هذا الوضع من الثقل الاقتصادي المرفوض فلو كان الاعتماد على العملات المشفرة لما حدثت مثل هذه الاوضاع ولبقيت المجتمعات تعيش حياة كريمة تتعد فيها على أقل تقدير عن التضخم الذي يدمر كل شيء في الجانب الاقتصادي ثم يصل إلى الوضع الاجتماعي ويمزق المجتمع عدة طبقات يحقد البعض منها على البعض الآخر مما يفسح المجال واسعاً لصراعات طبقية تعتاش عليها الحكومات والمقربين منها.

سادساً: أثر التضخم في الأسعار:

يبدو ارتفاع الأسعار في حالة التضخم امراً مألوفاً في ظل انخفاض شديد في قيمة العملة وقوتها الشرائية فترتفع الأسعار بما يتناسب مع نسبة التضخم التي حلت بالاقتصاد فإذا كان معدل التضخم قد وصلت إلى 50% مثلاً فإن الأسعار ستزداد بنفس المستوى لكي يستطيع المنتجون البقاء على ذات المقدرة من الإنتاج ذلك أن عوامل الإنتاج سترتفع تكاليفها أيضاً بذات المستوى تقريباً مما يجعل بقاء الإنتاج على ذات المستوى على الأقل في المدى القصير يتطلب ارتفاع في أسعار المنتجات المعتمدة هي العملة المشفرة اللامركزية التي لا تستطيع أي جهة التحكم بعرضها وبالتالي

(1) د. احمد خلف حسين الدخيل: صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2018، ص81 وما بعدها.

عدم التحكم بقيمتها هذه سوى من السوق والعمل والانتاج⁽¹⁾. مساوياً لنسبة التضخم التي حدثت لعملة البلاد وهو ما لم يكن ليحدث لو كانت العملة

الفرع الثاني

علاقة العملات المشفرة بتجنب الانكماش الاقتصادي

تلعب العملات المشفرة دوراً آخر في تجنب المشكلات الاقتصادية بالإضافة إلى تجنب اشكالية التضخم فإنها تجنب اقتصادات الدول المختلفة أي حالة من حالات الانكماش الاقتصادي بالركود أو الكساد، وعلى التفصيل الآتي.

أولاً: انتشار العملات المشفرة لاقتصادات الدول من الانكماش الاقتصادي:

رغم أن البعض⁽²⁾ يذهب إلى أن العملات المشفرة تهدد اقتصادات الدول وخاصة الصناعية منها نتيجة زيادة أهمية هذه العملات اقتصادياً وضرورة وسيلة التبادل الرئيسية خاصة في المجال الدولي والخشية من تدفق رؤوس الأموال إلى هذه العملات وتركها العملات المركزية مع امكانية تعرض اصحاب رؤوس الأموال بذلك لخسائر فادحة ، إذا ما تم منع تداول تلك العملات لأي سبب كان من قبل السلطات المعنية في الدول وعدم قدرة اصحاب رؤوس الأموال على ملاحقة مؤسسي تلك العملات قانوناً لعدم صدورهما من جهة تنظيمية رسمية معروفة.

بيد أن ذلك الرأي يتناسى انه على العكس كانت العملات المركزية سبباً في ازمات اقتصادية خانقة ضربت دولاً معينة تارة والعالم بأسره تارة أخرى هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فانه وعلى العكس فان الاتجاه نحو استخدام العملات المشفرة وتحويل رؤوس الأموال إليها يجعلها بمنأى عن أي تدخلات غير شرعية تجريها السلطات العامة وتضفي عليها الشرعية الشكلية والصورية المطلوبة وتؤدي إلى مشكلات اقتصادية كبيرة بذرائع شتى تجمعها المصلحة العامة المزعومة التي تغطي بها السلطات العامة فشلها واهدافها في السيطرة على مقدرات الشعوب ، اما القول بعدم القدرة على مقاضاة مؤسسي هذه العملات فان فيه نوع من الاستغلال للمواطن وتخويفه من هذه العملات بلا

(1) Masiha, Rogash Younis. "Effects of cryptocurrencies on global economics: a review study." Qubahan Academic Journal 2.2 (2022): 9-15.

(2) د. رشا سيروب: العملات المشفرة، كلية العلوم الادارية، جامعة الشام الخاصة، ص40، دراسة منشورة على شبكة الانترنت، متاحة على الرابط الآتي:

مبرر صحيح لان الحديث عن العملات المشفرة يتركز حول العملات المشفرة اللامركزية التي لا تستطيع أي جهة التحكم بها من الناحية الفنية بما فيها مؤسسيها ، أما العملات التي يتحكم بها اشخاص محددین فليست من العملات المشفرة اللامركزية في شيء.

ثانياً: العملات المشفرة تشجع الاستثمار:

في حين تشجع العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب فكرة الاقتراض وزيادة المديونية بحيث أن مديونية الاسرة الغربية تتجاوز دخلها بأكثر من 100% وذلك لوصول تلك الاسر إلى قناعة بان احتفاظها بالنقد أو ادخارها لها سيؤدي حتماً إلى خسارة فادحة لها نتيجة الانخفاض المستمر في قيمة العملة المركزية المستخدمة مما يزيد من احتمال حدوث فقاعات كما حدث في سنة 2008 من أزمة الرهون العقارية ، إذ وصلت الديون إلى مستويات لا يمكن الوفاء بها نتيجة الرغبة الشديدة في الاقتراض الناجمة عن التزدي المستمر في قيمة العملة⁽¹⁾ ، إلا أن الأمر مختلف تماماً عند اعتماد العملات المشفرة اللامركزية ذلك أن الارتفاع المستمر في اسعارها أو على الأقل استقرار اسعارها في المستقبل البعيد يجعل مالكيها يدخروها للمستقبل فيزيد ادخارها مما يمكن من زيادة فرص استثمارها عبر اقراض تلك العملات من الاشخاص المالكين لها والذين يعرفون انهم يحافظون على ممتلكاتهم بذلك الاقتراض ، فضلاً عن زيادة في الفوائد الربوية المترتبة على عملية الاقتراض الربوي وهو ما يجنب الاقتصاد الدخول في حالة من حالات الانكماش الاقتصادي بنوعيتها الركود والكساد.⁽²⁾

ثالثاً: العملات المشفرة تحد من قدرة المصارف على الاقتراض:

إذا كانت المصارف اليوم تعمل وفق آلية سهولة الاقتراض المدعومة من البنوك المركزية عبر تحديد الفائدة الربوية والاموال القابلة للإقراض بحيث تندفع المصارف إلى اقراض الأموال المدعومة لديها من العملاء بالكامل إلى المقترضين وعندما يعود العملاء للمصرف طالبين جزء من اموالهم فان المصارف تقوم باستحداث نقد جديد مما يؤدي إلى ارتفاع في العرض النقدي في السوق معاً فيقلل بالنتيجة من الفائدة فيزداد الاقتراض وهكذا إلى أن نصل إلى نتيجة عكسية في معدلات الاقتراض ومن ثم ارتفاع في أسعار الفائدة فتتخفف معدلات الاقتراض ، اما لو كانت العملات المشفرة هي المعتمدة فان خروجها عن سيطرة البنوك المركزية والمصارف الحكومية منها والاهلية سيجعل الأمر انسياقاً ولن

(1) سيف الدين عموص، مصدر سابق، ص104.

(2) Bariviera, Aurelio F., and Ignasi Merediz- Solà. "Where do we stand in cryptocurrencies economic research? A survey based on hybrid analysis." Journal of Economic Surveys 35.2 (2021): 377-407.

يكون للبنوك المركزية ولا للمصارف المدعومة منها أن تدخلنا في حلقة مفرغة من الاقتراض والاقتراض وبالتالي فان قدرة المصارف على الاقتراض ستتناقص بسبب عدم قدرتها على استحداث عملات مشفرة جديدة مما يجعل السوق أكثر استقراراً وبعده عن الدخول في ازمت الانكماش الاقتصادي بالركود او الكساد⁽¹⁾.

رابعاً: علاقة العملات المشفرة بانخفاض نسب البطالة:

منذ اعتماد العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب والبطالة تسجل معدلات ترتفع بشكل كبير ولم يتم حتى اليوم ومن أي دولة من الدول القضاء بشكل نهائي على البطالة إلى الحد الذي دفع إلى الاعتراف بعدم القدرة على القضاء نهائياً على البطالة وإنما تسخير الجهود من أجل التخفيف قدر الامكان من نسبتها ، ورغم أن علماء السياسة النقدية يؤكدون أن حدوث الانكماش الاقتصادي وارتفاع نسب البطالة يمكن مواجهته باعتماد سياسة التوسع الاقتصادي من خلال زيادة النفقات العامة أو التقليل من الضرائب أو كلاهما بالشكل الذي يؤدي لزيادة حجم الطلب على خدمات الأفراد بحيث يتساوى مع حجم العرض الكلي على تلك الخدمات وتنخفض مستويات البطالة إلى اقصى حد ممكن ومن ثم الوصول إلى حالة من التشغيل الكامل ، غير أن الغريب انه رغم أن الحل معروف فان النتائج غير مواتية في الغالب !! وذلك لان الأمر يتطلب أن تكون هناك عناصر إنتاج معطلة يمكن أن تستثمر هذه الزيادة في الإنفاق وتدخل إلى سوق العمل ولكن الأمر ليس بهذه السهولة فاذا كانت عناصر الإنتاج المعطلة فقط في مجال خدمات الأفراد أي البطالة وأنه لا عناصر إنتاج أخرى قادرة على استيعابها فان النتيجة ستكون عكسية ستتناقص اجور العاملين نتيجة لزيادة المعروض منها مما يؤدي إلى تسريح الكثير من العاملين السابقين وبالتالي زيادة نسبة البطالة والابقاء على توزيع نسب الاجور على الملتحقين الجدد للعمالة ما يعني البقاء على نفس مستوى البطالة والتحول من بطالة ظاهرة إلى بطالة مقنعة⁽²⁾.

أما لو تم اعتماد العملات المشفرة فان قدرة الدولة على التدخل في الحياة الاقتصادية لحل مشكلة البطالة في حالة الانكماش من خلال زيادة النفقات العامة وترتيب الضرائب سيكون أمراً صعباً ومعقداً على الكثير من الدول بحكم غياب آلية الاصدار النقدي الجديد وزيادة المعروض من

(1) د. احمد الدخيل: العملات المشفرة، مصدر سابق، ص 191.

(2) للمزيد من التفصيل حول مشكلة البطالة واستراتيجيات حلها ينظر د. احمد خلف حسين الدخيل: استراتيجية مكافحة البطالة، ط 1، دار ابداع للنشر والطباعة والتوزيع، تكريت، 2018، ص 21 وما بعدها.

العملات المشفرة والتي تخرج عن سيطرة السلطات العامة وخاصة النقدية منها ، مما يبدو معه للوهلة الأولى أن العملات المشفرة ستسهم في تعقد آليات أو استراتيجيات مكافحة البطالة إلا أن انعام النظر في الموضوع يؤكد لنا انه ثبت تاريخياً أن اعتماد عملة الذهب أو على الأقل المعيار الذهبي للعملات المركزية كان له دور كبير في استقرار الحياة الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي وحل مشكلة البطالة وان هذه المشكلة كانت ناجمة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية باستخدام أدوات السياسة النقدية ، ولما كانت العملات المشفرة اللامركزية هي الوريث الوحيد لدور العملة الذهبية فإنها بالتالي ستؤدي إلى تقليص قدرة الدولة على التدخل الاقتصادي وبالتالي ترك الاقتصاد يسير في اتجاه الانتعاش ومن ثم التخفيض أو القضاء على البطالة بالكامل⁽¹⁾.

الخاتمة

في ختام هذا البحث يجدر بنا ان نبرز أهم الاستنتاجات والتوصيات، وذلك في نقطتين وكما يأتي:

أولاً: الاستنتاجات:

خلص الباحثان الى مجموعة استنتاجات، أهمها:

1. يسهم اعتماد العملات المشفرة بشكل كبير في إدراك اقتصاد وطني منتعش.
2. يجعل اعتماد العملات المشفرة يد الدولة مغلوطة عن التأثير في النقود عبر استخدام السياسة النقدية مع بقاء بقية أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى اللهم إلا تلك المتأثرة بعدم السيطرة الحكومية على النقود.
3. إن اعتماد العملات المشفرة سيعيد الى الأذهان الوضع الاقتصادي المنتعش للدول ابان اعتماد الذهب كعملة أو كمعيار للعملات المركزية وذلك لندرتها وخروجها عن سيطرة السلطات العامة وسهولة تبادلها.
4. كلما كانت العملة المعتمدة هي عملة صعبة مثل العملات المشفرة اللامركزية التامة كلما كانت أكثر استقراراً وقدرة على الاحتفاظ بقيمتها عبر الزمن، وبالتالي التوجه نحو ادخارها.
5. بالنظر لكون العملات المشفرة هي الأقل تناقصاً في منفعتها مع زيادة عدد الوحدات المستخدمة منها فإن ذلك سيدفع إلى زيادة إدخالها ومن ثم زيادة القابلية على الإنتاج.

(1) Srokosz, Witold, and T. Kopciaski. "Legal and economic analysis of the cryptocurrencies impact on the financial system stability." Journal of Teaching and Education 4.2 (2015): 619-627.

6. لا تقتصر الآثار الإيجابية للعملة المشفرة على الاقتصاد الوطني وإنما تتجاوزها إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي وازدهاره.
 7. بحكم تحريرها للتعاملات العابرة للحدود من سيطرة السلطات العامة وما توفره من سرعة وسرية وسهولة قياساً بالعملة المركزية التقليدية فإنها ستزيد من فرص انتعاش الاقتصاد العالمي.
 8. إن اعتماد عملية مشفرة عالمية كالببتكوين لا يمكن التلاعب بأسعارها سيوفر مناخاً تجارياً عالمياً يوصف بالمنافسة العادلة التي تعتمد تحسين مستوى المنتجات مما يقلل من أسباب الصرعات الدولية.
 9. أن اعتماد العملة المشفرة سيؤدي إلى تراجع دور المنظمات الدولية المالية نتيجة لعدم قدرتها على التحكم بهذه العملات.
 10. تسهم العملات المشفرة في تجنب أسباب التراجع الاقتصادي.
 11. لا يمكن تجنب حالة التضخم البسيطة منها والمفرطة إلا بالتخلي عن العملات المركزية غير المرتبطة بالذهب واعتماد العملات المشفرة اللامركزية.
 12. لو اعتمدت العملات المشفرة لما استطاعت السلطات العامة التلاعب بها إلا من خلال الإنتاج وبالتالي عدم حدوث تضخم وبالنتيجة غياب أي تأثير سلبي له على الاستهلاك.
 13. تبدو آثار العملات المشفرة الإيجابية في تجنب التضخم على الإنتاج والتوزيع وحتى الأسعار.
 14. تنتشل العملات المشفرة اقتصاديات الدول من الانكماش الاقتصادي وتشجع الاستثمار بحكم زيادة الادخار وإتاحة فرص الإنتاج.
 15. تنخفض قدرة المصارف على الاقراض والاقتراض بسبب عدم قدرتها على استحداث العملات المشفرة الجديدة فضلاً عن كونها تسهم في انخفاض نسب البطالة لاسيما المقنعة منها.
- ثانياً: التوصيات:**

بناء على ما جاء أعلاه يوصي الباحثان بما يأتي:

1. اعتماد عملات مشفرة لامركزية تامة كالببتكوين للظفر بالآثار الإيجابية التي تتركها في الجانب الاقتصادي.
2. الاستفادة الكاملة من حرية عناصر الإنتاج في الحركة والعمل والتنقل وتوفير جو من المنافسة الكاملة التي تهيئها العملات المشفرة.
3. التكيف مع الظروف الجديدة التي يمكن أن يوفرها اعتماد العملات المشفرة بسبب فقدان السلطات العامة أداة مهمة من أدوات التحكم بالاقتصاد الا وهي السياسة النقدية.

4. توظيف اعتماد العملات المشفرة لغرض زيادة المدخرات التي تصب في النهاية في خدمة الانتعاش الاقتصادي الوطني.
5. قيام الدول الأكثر تضرراً من سيطرة المنظمات الدولية المالية بالعمل على اعتماد العملات المشفرة التي تقلل من سيطرة تلك المنظمات.
6. استثمار الدول والشركات وبقية أفراد المجتمع لما يمكن أن توفره العملات المشفرة من تجنب للتضخم بما يرتقي بالواقع الاقتصادي.
7. استخدام العملات المشفرة لتشجيع الاستثمار نتيجة لزيادة فرص إدخارها مما يجعل الامكانية عالية لاستثمار تلك المدخرات.
8. استغلال التشابه الكبير بين العملات المشفرة اللامركزية التامة وعملة الذهب في استقرار الحياة الاقتصادية والانتعاش الاقتصادي ومن ثم تخفيض نسب البطالة.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

أ. الكتب

1. د. احمد خلف حسين الدخيل: استراتيجية مكافحة البطالة، ط1، دار ابداع للنشر والطباعة والتوزيع، تكريت، 2018.
2. د. احمد خلف حسين الدخيل: العملات المشفرة، ط1، مكتبة القانون المقارن، بغداد، 2021.
3. د. احمد خلف حسين الدخيل: صناديق الثروة السيادية بين مثالية الطرح ومتطلبات الحكم الرشيد، ط1، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد، 2018.
4. د. احمد خلف حسين الدخيل واحمد مشرف وهيب الكبيسي: محكمة الخدمات المالية، ط1، مكتبة القانون المقارن، 2021.
5. د. رائد ناجي احمد: علم المالية العامة والتشريع المالي في العراق، ط1، العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، 2012.
6. سيف الدين عموص: معيار البيتكوين البديل اللامركزي للنظام المصرفي المركزي، ترجمة احمد محمد حمدان، ط1، بلا مكان نشر، 2019.
7. د. عبد الحفيظ عبد الله عيد: المالية العامة، دار التعاون للطباعة، بلا مكان نشر، 2008-2009.

8. مجموعة مؤلفين: كتاب بتكوين الصغير (لماذا البيتكوين مهمة لحريتك، امورك المالية والمستقبل؟)، مترجم، بلا مكان ولا سنة نشر.

ب . الرسائل والاطاريح:

1. د. رائد عوفي حسين: دور القضاء الاداري في مواجهة امتناع الادارة عن تنفيذ القوانين والقرارات الإدارية والمالية . دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة تكريت، 2019.
2. د. مراد جابر مبارك السعداوي: مصير مبدأ السيادة في ظل العولمة دراسة في القانون الدولي العام المعاصر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق بجامعة عين شمس، 2003.

ج . البحوث والدراسات

1. د. احمد خلف حسين الدخيل: قرار رفع سعر صرف الدولار بين سلطتي الاصدار والرقابة، بحث مقدم إلى الندوة العلمية الثالثة للعام الدراسي 2021/2020 التي اقامتها كلية الادارة والاقتصاد بجامعة تكريت / جمهورية العراق بعنوان (رؤى تحليلية لآثار ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الدينار على الاقتصاد العراقي)، تكريت 28 ديسمبر 2020.
2. د. رشا سيروب: العملات المشفرة، كلية العلوم الادارية، جامعة الشام الخاصة، دراسة منشورة على شبكة الانترنت، متاحة على الرابط الآتي:

<http://www.aspu.edu.sy/laravel-filemanager/files/18/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D9%81%D8%B1%D8%A9.pdf>

3. د. عبدالحليم شاهين: التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي، بحث منشور في مجلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ع73، 2021.
4. يوهانس ويغاند: الذهب والفضة والاستقرار النقدي: بحث منشور في مجلة التمويل والتنمية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، مارس 2023.

ثانياً: المصادر باللغة الإنكليزية:

- 1.-Bariviera, Aurelio F., and Ignasi Merediz Solà. "Where do we stand in cryptocurrencies economic research? A survey based on hybrid analysis." Journal of Economic Surveys 35.2 (2021).
- 2-Masiha, Rogash Younis. "Effects of cryptocurrencies on global economics: a review study." Qubahan Academic Journal 2.2 (2022).

- 3- Srokosz , Witold , and T. Kopciaski. "Legal and economic analysis of the cryptocurrencies impact on the financial system stability." *Journal of Teaching and Education* 4.2 (2015).
- 4- Yue, Yao, et al. "How cryptocurrency affects economy? A network analysis using bibliometric methods." *International Review of Financial Analysis* 77 (2021).